

الجزائر

مداخلة

معالي السيد مراد بن مهدي

السفير والممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

حول البند 134

مشروع الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة

لفترة السنتين 2015/2014

نيويورك، 28 أكتوبر 2013

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية أن أتقدم لكم والسادة أعضاء المكتب بالتهنئة الخالصة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الخامسة، وإننا على ثقة بأن ما تتمتعون به من تجربة وحكمة سيحقق الأهداف المرجوة من لجنتنا، ونؤكد لكم تعاون وفد الجزائر لتيسير أعمال اللجنة بيسر ونجاح .

وأتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام عن تقديمه لمشروع الميزانية البرنامجية للسنتين 2014/2015، والسيد كارلوس رويز ماسيو، رئيس اللجنة الاستشارية للشؤون الإدارية والمالية عن تقديمه تقرير اللجنة ذي الصلة.

كما يؤيد وفد بلادي البيانين الذي أدلى بهما المندوب الدائم لي فيجي باسم مجموعة ال77 والصين، والمندوب الدائم لكوت ديفوار باسم المجموعة الإفريقية.

السيد الرئيس،

يعلق وفد بلادي أهمية كبيرة على مسألة النظر في مشروع الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، باعتبارها ليست مجرد وثيقة مالية ومحاسبية لتأمين الموارد الأساسية للمنظمة فقط، بل البيان الرسمي الذي يعكس الرؤية الاستراتيجية للأمم العام في تنفيذ الأولويات التي أقرتها الدول الأعضاء.

هذه الرؤية الاستراتيجية يجب أن تترجم إلى أنشطة تخصص لها الموارد المالية اللازمة والضرورية لتنفيذ الولايات المعتمدة من طرف الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار وإن كان

وفد بلادي يؤيد مختلف التدابير التي تهدف لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية، لكنه في نفس الوقت يعرب عن قلقه الشديد إزاء التخفيضات التي وردت في مشروع الميزانية البرنامجية للسنتين المقبلتين والتي مست أنشطة هي أصلا في حاجة إلى أن يوفر لها المزيد من الموارد المالية .

إن التوزيع المقترح للموارد المالية في مشروع الميزانية يظهر مرة أخرى أن التنمية لم تحض بالاهتمام اللازم و يبرز كذلك أن الموارد المخصصة للتنمية و التعاون الدولي والإقليمي لا تزال هزيلة ولا تعكس تطلعات الدول النامية على الرغم من تأكيد الدول في أكثر من مناسبة على ضرورة القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية و تحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

لا يمكن إنكار العلاقة الوطيدة الموجودة بين الركائز الثلاثة التي تقوم عليها المنظمة : السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، و الدور الحيوي للأمم المتحدة في ضمان التوازن بين هذه الركائز، و إن إهمال أي عنصر من العناصر السابقة ستكون عواقبه خطيرة. فالعلاقة بين هذه العناصر متداخلة و مترابطة، فالأمن والسلم عنصران ضروريان للقيام بأنشطة التنمية، والتنمية من جهتها تساهم في استتباب الأمن والسلم والتمتع بحقوق الإنسان، وعليه فإن إهمال موضوع التنمية وعدم توفير الموارد اللازمة للنهوض بها سيزيد مستقبلا من التحديات التي تواجه الدول و سيرفع من التكاليف التي تتكبدها المنظمة والدول من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

ويؤكد وفد بلادي كذلك على الدور الكبير الذي تلعبه اللجان الإقليمية في تنفيذ جدول أعمال التنمية ولهذا السبب، فإن تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذه اللجان لتمكينها من تنفيذ ولاياتها الأساسية دون الاعتماد على الموارد من خارج الميزانية أمر في غاية الأهمية. كما أن تعزيز التنمية في أفريقيا يقتضي توفير الموارد المالية والبشرية من أجل دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

السيد الرئيس،

إن توفير الموارد المالية والعنصر البشري الكفاء أمر ضروريا لتحقيق الأهداف التي سطرها الدول من أجل تحقيق التنمية، والحفاظ على السلم والأمن وحماية وترقية حقوق الإنسان. كما أن توفير العدد الكافي من مناصب العمل للموظفين المبتدئين أمر حيوي ومكون أساسي لإدارة فعالة للموارد البشرية، ويسهم أيضا في تنشيط الأمانة العامة وإدخال عنصر الشباب، وعلى هذا الأساس يعرب وفد بلادي عن قلقه الشديد إزاء التخفيضات في مناصب العمل المقترحة في مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2015/2014 وبالأخص تلك المتعلقة بالتنمية واللجان الإقليمية وكذا المناصب المخصصة للمبتدئين الشباب. فهذا التوجه في الميزانية سينعكس سلبا على تنفيذ الولايات وبالأخص برنامج المهنيين الشباب وعلى الجهود الرامية لتشبيب المنظمة، وتزويدها بمجموعة من الشباب الموهوبين الذين يملكون أفكارا جديدة تساعد على تلبية احتياجات العصر.

السيد الرئيس،

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد على أهمية أن تكون المفاوضات المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2014-2015 مفتوحة وشفافة وشاملة، ونحن نعتقد أن النهج البناء من جميع الأطراف أثناء التفاوض هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من اعتماد القرار المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلتين.

وشكرا سيدي الرئيس